

التقرير النهائي
ملاحظة المشاركة السياسية للأشخاص في وضعية إعاقة في الانتخابات التشريعية

2016

مشروع
دعم المشاركة السياسية للأشخاص في وضعية إعاقة خلال الانتخابات التشريعية
«مشاركة»

دجنبر 2016

بالشراكة مع المعهد الديمقراطي الوطني



تم تطوير وطباعة هذا التقرير بالشراكة مع المعهد الديمقراطي الوطني/المغرب، والأراء الواردة فيه لا تعبر عن رأي المعهد.

المحتويات



مقدمة

تعتبر الانتخابات مدخلاً أساسياً لمشاركة كل المواطنين والمواطنات في البناء الديمقراطي والمساهمة في تدبير الشأن المحلي، فهي جزء لا يتجزأ من الدفاع عن حقوق الإنسان والتربية على قيم المواطنة وحقوق الإنسان، ويعتبر القيام بها من قبل مختلف الدول، بعداً من أبعاد التنمية الديمقراطية، وتندرج الانتخابات في إطار تكريس المشاركة السياسية في الشؤون العامة.

وسلامة الانتخابات لا ترتبط فقط بحق المواطن في انتخابات نزيهة وشفافة، بل يمتد ليشمل إلى أي مدى سمحت تلك العملية الانتخابية للناخب أن يعبر عن إرادته بحرية، فالانتخابات الديمقراطية الحقة تندرج في إطار التعبير عن السيادة، وهو حق مكتسب لشعب أي دولة، كما أنها التعبير الحر الذي ستبنى عليه دعائم السلطة، فمعلوم أن حق المواطن في أن ينتخب أو ينتخب عند إجراء انتخابات ديمقراطية دورية ونزيهة، يعد من حقوق الإنسان المعترف بها دولياً.

وفي هذا السياق تعدّ الانتخابات المدخل الأساسي لمشاركة المواطنين والمواطنات في عملية صنع القرار في بلدانهم لا سيما وأنها تنتج ممثلين عن الشعب قادرين على اتخاذ القرار عن من يمثلوهم من للشعب، ولكي تتماشى الانتخابات مع المعايير الدولية الفضلى، فلا بد وأن يشترك فيها جميع أفراد المجتمع دون تمييز، وللقضاء على أي تمييز يمكن أن يخرق أي عملية انتخابية ويجردها من قدرتها على التمثيل النسبي لكافة أفراد المجتمع لا بد على مديري ومنفذي الانتخابات وضع إطار قانوني سليم يضمن السماح بالمشاركة السياسية لكافة الأفراد وجعلهم يتمتعون بالحرية الكاملة في الترشح والتصويت والتسجيل والملاحظة وأياً من الإجراءات التي تعتبر حق لكل مواطنة ومواطن.

فقضية الأشخاص في وضعية إعاقة تطرح تحديات كبيرة على كافة مكونات المجتمع المغربي، وبالأخص على المؤسسات الدستورية المخول لها وضع وتدبير السياسات العمومية وسن التشريعات ومراقبة تطبيقها، بالشكل الذي يتيح فرص التمتع بكافة الحقوق والحريات الأساسية لجميع المواطنين والمواطنات بدون إقصاء أو تمييز.

وأوضح البحث الوطني حول الإعاقة لسنة 2014 الذي أنجز من طرف وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، يوجد أكثر من 2.264.672 شخصاً في وضعية إعاقة أي ما يعادل 6.8%، بحيث أن كل أسرة من أصل أربع أسر معنية بشكل مباشر أو غير مباشر بالإعاقة.



ملخص التقرير

تعتبر قضية الأشخاص في وضعية إعاقة من القضايا التي تطرح تحديات كبيرة على كافة مكونات المجتمع المغربي، وبالأخص على المؤسسات الدستورية المخول لها وضع وتدبير السياسات العمومية وسن التشريعات ومراقبة تطبيقها، بالشكل الذي يتيح فرص التمتع بكافة الحقوق والحريات الأساسية لجميع المواطنين والمواطنات بدون إقصاء أو تمييز، حيث أن موضوع المشاركة السياسية لهذه الفئة خصوصاً في فترة الانتخابات ما زال يواجه العديد من التحديات.

عمل التحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة منذ تأسيسه على الترافع من أجل حقوق هذه الفئة التي تعيش حالة من التهميش خصوصاً في الحقل السياسي، فعمل على الترافع من أجل العديد من الحقوق الخاصة بهم والتشارك مع عدد واسع من المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية لتحقيق أهداف إنشائهما.

وأوضح البحث الوطني حول الإعاقة لسنة 2014 الذي أنجز من طرف وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، يوجد أكثر من 2.264.672 شخصاً في وضعية إعاقة أي ما يعادل 6.8%، بحيث أن كل أسرة من أصل أربع أسر معنية بشكل مباشر أو غير مباشر بالإعاقة.

من هنا جائت فكرة هذا المشروع الوطني الذي يهدف إلى ملاحظة الولوجيات إلى مراكز/ مكاتب الاقتراع من خلال قياس مدى توفر تجهيزات تتلائم والمواثيق الدولية والعهود الخاصة بمشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة في الحياة السياسية ليتم تحسينها في أي انتخابات قادمة يتم إجراءها في المملكة المغربية.

وعمل التحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة على انتقاء الملاحظين والملاحظات لتدريبهم على عملية الملاحظة، حيث تم توزيع 188 ملاحظاً وملاحظة في الميدان خلال يوم الاقتراع الخاص بالانتخابات التشريعية 2016، معتمدين من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان بصفته الجهة المخولة لاعتماد الهيئات الملاحظة والملاحظين.



كما عمل التحالف على إنشاء فريق عمل مركزي ومركز اتصال وتنسيق بشكل موازي لعمل الملاحظين/الملاحظات في الميدان، وذلك للعمل على تجميع المعلومات والبيانات لحظةً بلحظة، والعمل على حل أي مشاكل تواجههم في تنفيذ مهمتهم خلال عملية الملاحظة، حيث تم ذلك بعد إجراء عدد من التكوينات الخاصة بعملية ملاحظة الانتخابات وتنفيذ جميع مراحل المشروع.

ولتنفيذ هذا المشروع استخدم التحالف اسلوب الملاحظة باستخدام العينة العشوائية الممثلة، حيث التحالف الجهة غير الحكومية الوحيدة في المغرب التي عملت على دراسة المشاركة السياسية في الانتخابات للأشخاص في وضعية إعاقة بإسلوب إحصائي علمي.

ولتنفيذ المشروع حسب هذا الأسلوب، تم اختيار عينة مكونة من 1,020 مكاتب الاقتراع الموزعة على التراب الوطني باستخدام طريقة العينة العشوائية الممثلة من أصل أكثر من 38 ألف مكتب اقتراع تضمنتها قائمة لوائح مكاتب الاقتراع، ويمكن القول أنه وبدرجة ثقة 95% فإن نسبة خطأ المعاينة في هذا المشروع تبلغ 4.3 نقطة مئوية على مستوى العينة الإجمالي، وتزداد نسبة هذا الخطأ على مستوى العمالات والجماعات.

كذلك تم إعداد استمارة خاصة بالمشروع تتضمن 13 سؤالاً محدداً ومغلقاً بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات أهمها مدى إمكانية وصول الأشخاص في وضعية إعاقة إلى مركز الاقتراع وإمكانية الوصول إلى مكتب الاقتراع ومدى تلائم المعزل وصندوق الاقتراع لوضعية الأشخاص في وضعية إعاقة، وتم الإجابة عليها من قبل الملاحظين/الملاحظات خلال زيارتهم لمراكز/مكاتب الاقتراع في يوم الاقتراع، بعدها تم تجميع الاستمارات وإدخالها إلى قاعدة بيانات أعدت خصيصاً لهذه الغاية.

ومن خلال الزيارات الميدانية التي قام بها فريق ملاحظي/ملاحظات المشروع إلى مكاتب الاقتراع المحددة مسبقاً، تم التوصل إلى زيارة 1,080 مكتب اقتراع أي بنسبة إنجاز 99.8% في حين لم يتمكن فريق الملاحظين/الملاحظات من الوصول إلى مكتبي اقتراع فقط، وكانت النتيجة كالتالي:





عمل التحالف كذلك على ملاحظة الولوجيات في مكاتب ومراكز إيداع الترشيحات للانتخابات التشريعية 2016 من حيث مدى سهولة ولوج الأشخاص في وضعي إعاقة لهذه المكاتب والمراكز، ولكن لم يختلف الحال كثيراً عن مراكز ومكاتب الاقتراع، فهذه المكاتب والمراكز تفتقر إلى الولوجيات.

كذلك عمل التحالف على تحليل البرامج الانتخابية لتسعة أحزاب سياسية وذلك لقياس مدى تفاعل الأحزاب السياسية مع قضية الإعاقة على عدة مستويات؛ منها مدى تضمين برامجها السياسية لمقترحات تهم دمج الأشخاص في وضعية إعاقة، وتمكينهم من الولوج إلى الحقوق الأساسية المعترف بها للجميع دون تمييز أو إقصاء، وضمان منظورية الأشخاص في وضعية إعاقة، وتيسير وصول المواطنات والمواطنين في وضعية إعاقة إلى المعلومة على قدم المساواة مع الآخرين عبر توفير برامج الأحزاب بطريقة برايل وبلغة الإشارة، وباستعمال طرق الاتصال المعززة البديلة والملائمة لمختلف أنواع الإعاقة، وكانت نتيجة التحليل كما يلي:

القطاع	الخدمات	الدعم الاجتماعي	الصحة	التعليم	الشغل	التكوين
عدد الأحزاب	8	6	4	4	2	2

هدف التحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة من خلال تنفيذ هذا



المشروع إلى تقديم معلومات إحصائية علمية عن واقع مراكز/مكاتب الاقتراع فيما يتعلق بالأشخاص في وضعية إعاقة لتقديمها إلى جميع الجهات المعنية بتنظيم العمليات الانتخابية وذلك للوصول إلى انتخابات تتماشى مع المعايير الدولية للانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة والعادلة.

وبناءً على نتائج الملاحظة التي حصل عليها فريق المشروع، والتي سيعتمد عليها التحالف في الفترة المقبلة لإجراء حملة مرافعة لتحقيق التوصيات التي خلص إليها هذا التقرير وهي كالتالي:

* اختيار مراكز الاقتراع بحيث تكون جميعها سهلة الوصول بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة ومحدودي الحركة، وتوفير بنية تحتية في مراكز الاقتراع من خلال إيجاد ممرات وولوجيات تسهل على جميع الفئات الوصول إلى مراكز الاقتراع.
* اختيار مكاتب الاقتراع بحيث تكون جميعها سهلة الوصول إليها بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة، وعدم وضعها في طوابق عليا أو سفلى في مراكز الاقتراع والتي تمنع بشكل كامل وصول الأشخاص في وضعية إعاقة وكبار السن على إتمام عملية الاقتراع.
* توفير الارشادات الخاصة بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة وخاصةً الصم، وذلك لتوفير إمكانية الوصول إلى مكاتب الاقتراع وإتمام عملية الاقتراع بشكل سهل وسري بما يتماشى مع المعايير الدولية للانتخابات الحرة والعادلة.
* بناء قدرات اللجان المختصة في مراكز الاقتراع للتعامل مع الأشخاص في وضعية إعاقة، بما في ذلك توفير إرشادات لهم فيما يتعلق بالتعامل مع الأشخاص الصم من خلال لغة الإشارة والمكفوفين، وتوفير أدوات خاصة للمكفوفين لاعطائهم حق التصويت من دون مساعدة أي شخص، وذلك من خلال توفير أوراق اقتراع بلغة (برايل) الخاصة بالمكفوفين.
* اختيار مراكز ومكاتب إيداع الترشحيات بحيث تكون جميعها سهلة الوصول بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة، وتوفير بنية تحتية فيها من خلال إيجاد ممرات وولوجيات تسهل على جميع الفئات الوصول إليها وتجهيزها بالإرشادات اللازمة.
* ضرورة إلمام الأحزاب بمجال الإعاقة والتمكن من المفاهيم، وتناول قضية الإعاقة من منظور المواطنة، والتركيز على الحقوق الأساسية للأشخاص في وضعية إعاقة عوض الاقتصار على الخدمات.

وفي الختام، لا بد من الإشادة بجهود فريق العمل والمتطوعين الذي سهروا على نجاح هذه التجربة، كما لا بد من الإشادة بجهود جميع الجهات التي ساهمت في إنجاح هذا المشروع.



التحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

تأسس التحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة سنة 2005 استجابة لحاجيات مشروعة للأشخاص في وضعية إعاقة ومنظماتهم، بهدف توحيد أصواتهم ولتكون قوة للترافع ولتقديم المقترحات لدعم السلطات العمومية والفاعلين السياسيين والمجتمع المدني من أجل تأسيس مجتمع دامج للأشخاص في وضعية إعاقة.

ويتألف التحالف من شبكة من الجمعيات العاملة في ميدان الإعاقة والأشخاص الموارد المهتمين بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الذين يمثلون مختلف أنواع الإعاقة عبر مختلف أنحاء المغرب قاسمهم المشترك تبني المقاربة الحقوقية في جميع تدخلاتهم.

رسالة التحالف:

تهدف رسالة التحالف إلى تشجيع مبادرات الترافع الرامية لتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأشخاص في وضعية إعاقة وفقاً للمبادئ العالمية لحقوق الإنسان.

لهذا، يعمل التحالف مع شركائه من أجل ضمان تنزيل مضامين الدستور وإعداد وتنفيذ وتتبع السياسات العمومية استناداً لمبادئ الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها اتفاقية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة التي صادق عليها المغرب في عام 2009.

الأهداف:

* تعزيز تكافؤ الفرص والاستقلالية والنزاهة واحترام الكرامة المتأصلة للأشخاص ذوي الإعاقة؛
* مكافحة جميع أشكال التميز والتهميش وإقصاء الأشخاص ذوي الإعاقة؛
* اعتماد المقاربة الحقوقية في جميع السياسات والبرامج الهادفة لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والمدنية؛



* تعزيز قدرات الجمعيات الوطنية والإقليمية العاملة مع أو من أجل الأشخاص في وضعية إعاقة؛
* تقوية التشبيك والشراكات الوطنية والإقليمية والدولية؛
* دمج الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة في جميع البرامج والمشاريع التي يمولها القطاع العام وشبه العمومي أو الخاص؛
* تعزيز وتعميق الدراسات والأبحاث المتعلقة بالإعاقة.

مشروع دعم المشاركة السياسية للأشخاص في وضعية إعاقة «مشاركة»

يهدف المشروع إلى دعم المشاركة السياسية للأشخاص في وضعية إعاقة خلال الانتخابات التشريعية 2016 بما يتماشى مع المعايير والإتفاقيات الدولية لمشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة في الحياة السياسية.

أهداف فرعية:

* تقييم ورصد مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة في عملية التنمية الديمقراطية؛
* بناء قدرات الشباب والنساء، والملاحظين في وضعية إعاقة وإكسابهم المهارات اللازمة لرصد مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة في الحياة السياسية؛
* زيادة الوعي العام بشأن قضايا الأشخاص في وضعية إعاقة.

المشاركة السياسية للأشخاص في وضعية إعاقة

عزز دستور 2011 الجهود التي يبذلها المغرب في مجال الإصلاحات السياسية خلال العقد الأخير، وتشكل الانتخابات التشريعية لسنة 2016 أحد المحطات المفصلية من أجل تثبيت الديمقراطية التمثيلية ودعم مشاركة المواطنين في الشأن العام من خلال مختلف الاستحقاقات.

وتتمثل القواعد الدستورية العامة الناظمة الانتخابات التشريعية في المغرب حسب الفصل (11) من الدستور المغربي في ما يلي:

* الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة هي أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي.
* السلطات العمومية ملزمة بالحياد التام إزاء المترشحين، وبعدم التمييز بينهم.
* كل شخص خالف المقتضيات والقواعد المتعلقة بنزاهة وصدق وشفافية العمليات الانتخابية، يعاقب على ذلك بمقتضى القانون.

كما حدد الفصل (30) من الدستور والقانون التنظيمي الخاص بأن التصويت حق شخصي وواجب وطني.

ومن جهته ساهم التحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة خلال العشرية الأولى من هذا القرن في العديد من المبادرات والمقترحات الخاصة بضرورة وضع نظم انتخابية وتدابير سياسية قادرة على إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة ذكوراً وإناثاً، في المسلسل الانتخابي من خلال تمكينهم من ممارسة حقوقهم السياسية بشكل مستقل ومتساوٍ كباقي المواطنين والمواطنات دون تمييز أو إقصاء.

استناداً للمرجعيات الدولية والوطنية، فإن للشخص في وضعية اعاقة الحق في:

1. المشاركة في الانتخابات على أساس المساواة دون أي تمييز من أي نوع كان.
2. الاستفادة من التسهيلات اللازمة لتأمين مشاركته في العملية الانتخابية برمتها، وهي



التسهيلات التي تقع على عاتق الجهة الرسمية المعنية بتدبير الانتخابات مسؤولية ضمانها.

3. الترشح للانتخابات وتقلد المناصب المتعلقة بتدبير الشأن العام.

وتنص المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على إقرار وحماية حق كل مواطن في أن يشارك في إدارة الشؤون العامة، والحق في أن يَنتخب ويُنتخب، وأن تتاح له فرصة تقلد الوظائف العامة ومع أن الحقوق المنصوص عليها في المادة 25 وحدها تمثل حقوقًا سياسية بمعناها الضيق، فإن هناك عدداً من الحقوق الأخرى التي تكتسي أهمية أساسية في عملية صنع القرار الديمقراطية.

حق الفرد في أن يَنتخب ويُنتخب

يمكن القول إن الحق في التصويت هو أهم الحقوق السياسية. إذ إن تنظيم انتخابات دورية نزيهة يعد أمرا أساسيا لضمان شعور الممثلين بأنهم محاسبون أمام الناس عما يمارسونه من سلطات تشريعية أو تنفيذية تعهد إليهم . ويجب أن تجر ى تلك الانتخابات بصورة دورية على فترات لا تكون متباعدة أكثر مما ينبغي للتحقق من أن سلطة الحكومة ما زالت قائمة على التعبير الحر عن إرادة الناخبين.

الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة

تمثل المشاركة في إدارة الشؤون العامة المشار إليها في الفقرة (أ) من المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية مفهومًا واسعًا ذا صلة بممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والإدارية. ويمكن ممارسة الحق في إدارة الشؤون العامة «إما بصورة مباشرة أو بواسطة ممثلين يُختارون بحرية».

ويشارك المواطنون بصورة مباشرة في إدارة الشؤون العامة عندما يمارسون السلطة بصفتهم أعضاء في هيئات تشريعية وتنفيذية وعندما يختارون دستورهم أو يعدلونه، أو يبتون في مسائل عامة عن طريق الاستفتاء الشعبي أو غيره من الإجراءات الانتخابية. وتمارس المشاركة عن طريق الممثلين المنتخبين بحرية عن طريق ممارسة حقوق الاقتراع.



مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة في الحياة السياسية والعامة

تنص المادة 29 من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على حقوق هؤلاء في المشاركة في الحياة السياسية والعامة . وتلزم الدول الأطراف في الاتفاقية بأن تكفل الحقوق السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة وتعتمد التدابير الملائمة لضمان تمتعهم بحقو قهم على قدم المساواة مع غيرهم. ويشمل هذا الحكم مفهوماً واسعاً للمشاركة في الحياة السياسية والعامة . فهو يشير من جهة، إلى المشاركة السياسية فيما يتعلق بالحق في التصويت والترشح للانتخابات . ويكتسي هذا الحق أهمية حاسمة لضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على فرص متساوية وضمان مشاركتهم وإشراكهم بصورة كاملة وفعالة في المجتمع. ومن خلال إعمال هذا الحق يمارس الأشخاص ذوو الإعاقة استقلالهم الذاتي الذي يشمل حرية تقرير اختياراتهم والحق في الاعتراف بهم كأشخاص أمام القانون.

وهذا يلزم الدول الأطراف بأن تضمن من خلال اعتماد تدابير إيجابية، حصول جميع الأشخاص المؤهلين على فرصة فعلية لممارسة حقوقهم في التصويت . وعليه، لا يكفي توسيع نطاق حقوق التصويت ليشمل الأشخاص في وضعية اعاقة؛ إذ يتعين على الدول أن تكفل أيضًا تمكين الأشخاص في وضعية اعاقة فعلياً، من إعمال حقهم في التصويت بأن تُسهّل، مثلا، وصول مستخدمي الكراسي المتحركة إلى مراكز الاقتراع، وتيسر استخدام أجهزة تعين الأشخاص ذوي الاعاقة البصرية على التصويت ليدلوا بأصواتهم دون حاجة للمساعدة أو تسمح للأشخاص ذوي الإعاقة باختيار من يساعدهم في التصويت.

بيد أن المعنى العادي المقصود في المادة 29 لا يترك مجالا للشك في أن الأشخاص ذوي الإعاقة يملكون الحق في المشاركة في جميع مناحي الحياة السياسية والعامة. ولا تمثل المشاركة في الحياة السياسية والعامة مجرد هدف في حد ذاته، وإنما تمثل أيضًا شرطًا أساسيا للتمتع بالحقوق الأخرى فعليًا . ويمكن للأشخاص ذوي الإعاقة وللمنظمات التي تمثلهم أن يعملوا، عن طريق المشاركة في إصلاح القوانين والسياسات العامة المتعلقة بالإعاقة، على إحداث تغييرات في المجتمع وتحسين التشريعات والسياسات في مجالات الصحة وإعادة التأهيل والتعليم والعمالة والحصول على السلع والخدمات وكل مناحي الحياة الأخرى.



ويعني الإشراك الكامل في المجتمع أن يحظى الأشخاص في وضعية إعاقة بالاعتراف والتقدير بوصفهم مشاركين متساوين مع غيرهم . وتُفهَم احتياجاتهم على أنها جزء من النظام الاجتماعي والاقتصادي ولا تُعرَّف بوصفها احتياجات «خاصة». ولتحقيق الإشراك الكامل، لا بد من تهيئة بيئة مادية واجتماعية خالية من العوائق ويمكن الوصول إليها، ويرتبط بمفهوم المشاركة والإشراك مفهوم التصميم العام، الذي يستدعي مراعاة احتياجات جميع أفراد المجتمع لدى تصميم المنتجات والبيئات والبرامج والخدمات بحيث تنتقي الحاجة، لاحقًا، إلى أي تكييف أو تصميم متخصص (المادة2 من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة).

تيسير المشاركة في الانتخابات

تنص الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على عدد من التدابير التي يتعين على الدول الأطراف اتخاذها لضمان ممارسة الأشخاص ذوي الإعاقة لحقهم في التصويت على قدم المساواة مع غيرهم من المواطنين . واستنادًا إلى الفقرة (أ) من المادة 29 ، تشمل هذه التدابير، ما يلي:

* أن تكون إجراءات التصويت ومرافقه ومواده مناسبة وميسرة وسهلة الفهم والاستعمال؛
* حماية حق الأشخاص في وضعية إعاقة في التصويت عن طريق الاقتراع السري؛
* السماح للشخص المعني، عند الاقتضاء، وبناء على طلبه، باختيار شخص يساعده على التصويت.

وترمي هذه التدابير إلى تذليل العقبات التي تمنع الأشخاص ذوي الإعاقة من ممارسة حقهم في التصويت والمشاركة في الانتخابات. ومن تلك العقبات انعدام الوعي بالحق في التصويت، وتعذر الحصول على المعلومات المتعلقة بالانتخابات، والمعوقات المادية في مراكز الاقتراع. ولتذليلها تدعو المادة 29 إلى تطبيق الممارسات الرامية إلى تحسين فرص التصويت والمشاركة في الانتخابات . ويعتبر التقصير في ضمان إمكانية الوصول إلى المرافق والخدمات عن طريق الترتيبات التيسيرية المعقولة، والتصميم العام، انتقاصا من حق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة السياسية ومن مبدأ المساواة وعدم التمييز.

(المصدر : الدراسة الموضوعاتية التي أعدتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية والعامة دجنبر 2011).



منهجية مشروع مشاركة

تم اختيار عينة مكونة من 1.020 مكتب اقتراع موزعة على مختلف أنحاء التراب الوطني، باستخدام طريقة العينة العشوائية العنقودية وعلى مرحلتين «Two Stages Cluster Random Sampling Technique»، بحيث تم اختيار 100 جماعة من مختلف الجماعات الترابية والتي يبلغ عددها 1.538 جماعة، ومن ثم تم سحب عينة مكونة من 10 مكاتب اقتراع بطريقة العينة العشوائية المنتظمة «Stratified Random Sampling Technique» من كل جماعة.

ولتحقيق أهداف المشروع تم تصميم استمارة خصيصاً لهذه الغاية مكونة من 13 سؤال،وقد تم تجميع الاستمارات خلال يوم الاقتراع من الساعة الثامنة صباحاً ولغاية الساعة السابعة مساءً من خلال فريق عمل مكون من 188 ملاحظاً وملاحظةً ومنسقاً ومنسقةً وعضواً وعضوةً من التحالف. تم إدخالها من خلال الرسائل القصيرة إلى قاعدة بيانات اعتمدت خصيصاً لتنفيذ هذا المشروع، علماً بأن الملاحظات والملاحظين عملوا على تعبئة الاستمارات من خلال الزيارة الميدانية لكافة مكاتب الاقتراع.

ويمكن القول أنه وبدرجة ثقة 95% فإن نسبة خطأ المعاينة في مشروع الملاحظة هذا يبلغ ±4.3 نقطة مئوية على مستوى العينة الإجمالي، وتزداد نسبة هذا الخطأ على مستوى الجهات والأقاليم.

وبالإضافة إلى ملاحظة يوم الاقتراع، عمل التحالف على ملاحظة جاهزية مراكز ومكاتب إيداع الترشحيات على استقبال الأشخاص في وضعية إعاقة، حيث عمل فريق التحالف على تغطية جميع المراكز والمكاتب المنتشرة في مختلف العمالات وعددها 80 مركزاً ومكتباً.

كذلك تضمن المشروع تحليلاً للبرامج التي قدمها 9 أحزاب سياسية ممثلة في البرلمان السابق خلال فترة الحملات الانتخابية، حيث تم تجميع برامج هذه الأحزاب وتحليلها ضمن عدد من



المؤشرات التي تتعلق بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وهذه الأحزاب هي:

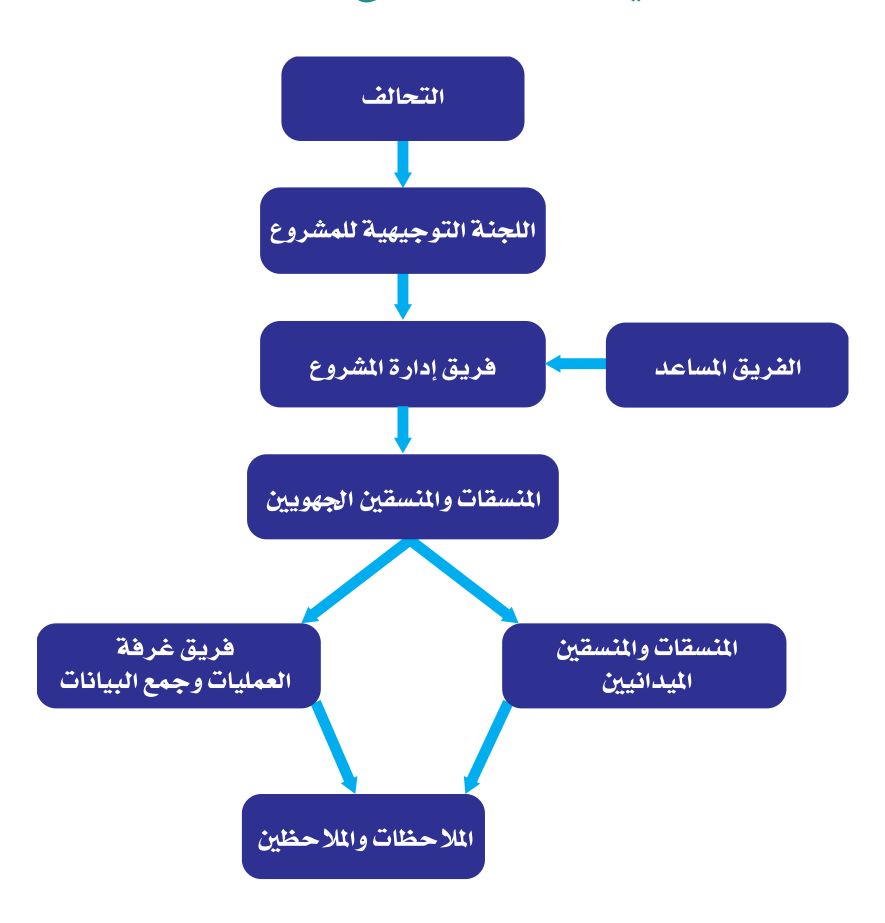
* حزب الحركة الشعبية.
* حزب الأصالة والمعاصرة.
* حزب الاتحاد الإشتراكي.
* حزب الاتحاد الدستوري.
* حزب الاستقلال.
* حزب التجمع الوطني للأحرار.
* حزب الحركة الديمقراطية الشعبية.
* حزب العدالة والتنمية.
* فيدرالية اليسار الديمقراطي.

وتتمثل هذه المؤشرات التي تم تحليل البرامج الانتخابية على أساسها بما يلي:

* الخدمات.
* الدعم الاجتماعي.
* الصحة.
* التعليم.
* الشغل.
* التكوين.



فريق عمل مشروع مشاركة



إن وجود ملاحظات وملاحظين لمتابعة مجريات عملية الانتخابات يساعد في الحد من وقوع أي تجاوزات أو أخطاء قد تشوب العملية الانتخابية، بدءاً من عملية تسجيل الناخبين إلى انتهاء عملية العد والفرز لإعلان النتائج النهائية، ويعتبر العمل الذي يقوم به الملاحظ أو الملاحظة تكريساً لعملية الشفافية والنزاهة والحرية وديمقراطية الانتخابات.

فبتمتع الملاحظ بالحيادية التامة في عمله فإن التقارير الصادرة عن المؤسسات التي تقوم بعملية الملاحظة يمكن أن تضاعف الثقة في العملية الانتخابية وتساعد المرشحين والمواطنين على اكتساب الثقة بنتائجها، وتقوم مؤسسات المجتمع المدني بإعداد تقارير دقيقة وواضحة ومبنية على أسس علمية وموضوعية من خلال جمع المعلومات التي تدرج في تقارير ملاحظيها من الميدان.

عمل التحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة على بناء فريق عمل



متكامل من الملاحظات والملاحظين على عدد من المستويات لتحقيق أهداف هذا المشروع ابتداءً من شهر يونيو ولغاية شهر أكتوبر 2017، حيث اضطلع كل عضو من أعضاء الفريق بمهام محددة، وهي كالتالي:

* فريق إدارة المشروع: اضطلع بمهام إدارة وتنسيق جميع العمليات الخاصة بمشروع مشاركة وتكون من ثلاثة أعضاء.
* فريق المسنقات والمنسقين الجهويين: اضطلع بمهام تنسيق جميع العمليات الخاصة بمشروع مشاركة على مستوى 12 جهة، بالإضافة إلى التواصل الدائم مع الفرق الميدانية التي تيسر أعمال المشروع في الميدان، وتكون من ثلاثة أعضاء.
* فريق المنسقات والمنسقين الميدانيين: تكون الفريق من 12 منسقة ومنسقاً ميدانياً، كل مسؤول عن جهة واحدة من جهات المغرب الإثني عشر، حيث عملوا على تنسيق جميع العمليات الميدانية الخاصة بمشروع مشاركة.
* فريق الملاحظات والملاحظات: تكون الفريق من 188 ملاحظةً وملاحظاً اضطلعوا بمهمة ملئ الاستمارات في الميدان المخصصة للمشروع وإرسال نتائج عملهم إلى قاعدة البيانات المركزية المخصص للمشروع.

انتقاء الملاحظين:

تمت عملية انتقاء الملاحظات والملاحظين من مختلف الجهات والعمالات حسب مخرجات منهجية العمل ضمن العينة الممثلة، حيث تم تعبئة 250 ملاحظةً وملاحظاً، وتم التوصل بـ 200 بطاقة اعتماد من خلال المجلس الوطني لحقوق الإنسان بصفته الجهة المخولة لاعتماد الهيئات الملاحظة والملاحظين.

تكوين الملاحظين:

عمل التحالف على إجراء عدد من التكوينات لجميع أعضاء فريق المشروع على عدة مراحل:

* المرحلة الأولى: تكوين المكونين والذي استهدف فريقي المنسقات والمنسقين الجهويين والميدانيين، والتي تضمن 9 أيام تكوينية شملت ملاحظة الانتخابات حسب المعايير الدولية،

مهارات تعليم الكبار، ملاحظة الانتخابات حسب منهجية المشروع وآليات العمل.

* المرحلة الثانية: من خلال المشاركة في التكوينات التي نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في شهر يوليوز 2016.
* المرحلة الثالثة: تكوين فريق ملاحظات وملاحظي المشروع من خلال إجراء ثمانية دورات تكوينية في ثمانية جهات مختلفة امتدت كل دورة تكوينية على مدار يومين، أشرف على إجراءها فريق من أعضاء التحالف وفريقي المنسقات والمنسقين الجهويين والميدانيين، وتم إجراء هذه التكوينات بين 28 شتنبر ولغاية 2 أكتوبر. وتضمن التكوين استعراض شامل لعملية الملاحظة والمعايير الدولية الخاصة بالانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة والعادلة، وتعريف بالإعاقة وأهمية مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة، بالإضافة إلى منهجية وآلية العمل المتبعة لإتمام المشروع.







استمارة الملاحظة

بالاعتماد على الممارسات الدولية الفضلى في عملية ملاحظة الولوجيات إلى مراكز ومكاتب الاقتراع فيما يخص الأشخاص في وضعية إعاقة، تم اعتماد استمارة ملاحظة مكونة من (13) سؤالاً تم إعدادها حسب مؤشرات علمية وموضوعية قابلة للقياس والإحصاء. وتم استعمالها من قبل الملاحظات والملاحظين خلال زيارتهم لمراكز/مكاتب الاقتراع التي تم اختيارها ضمن عينة المشروع.





مشروع دعم المشاركة السياسية للأشخاص
في وضعية إعاقة خلال الانتخابات التشريعية 2016
«مشاركة»
استمارة الملاحظة



الأعزاء ملاحظات وملاحظي التحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة؛

شكراً على مشاركتكم لإنجاح هذا المشروع، يرجى قراءة جميع المعلومات الواردة في هذه الاستمارة بعناية.

يتم تعبئة هذه الاستمارة خلال زيارتك لمكتب التصويت المحدد مسبقاً من قبل فريق التحالف ومن خلال الملاحظة المباشرة، ويرجى التأكد من الإجابة عن جميع الأسئلة والمعلومات المطلوبة في هذه الاستمارة وعدم ترك أي سؤال فارغ.

يرجى إرسال نتائج الملاحظة من خلال الرسائل القصيرة (SMS) حسب الوقت المحدد لكل رسالة، **كما يرجى الاحتفاظ بالاستمارة الأصلية** وتسليمه بعد انتهاء العملية الانتخابية للمنسق(ـة) الميداني(ـة) المسؤول(ـة) عنك ليتم تحليل جميع البيانات الواردة.

اسم الملاحظ(ـة):	MOHAMED SAADANE			**رمز الاستمارة:**	Z44067
اسم المنسق(ـة):	Khalil BEN AHMED		**رقم هاتف المنسق(ـة):**		+212615363764
الجهة:	الرباط - سلا - القنيطرة	**العمالة:**	سيدي قاسم	**الجماعة:**	اولاد نوال
اسم مركز الاقتراع:	اسم مركز الاقتراع: مدرسة اولاد مسلم الحمومين - العنوان: دوار اولاد مسلم الحمومين			**رقم المكتب:**	1

ضع دائرة حول الإجابة الصحيحة لكل سؤال حسب الحالة الموجودة في مكتب التصويت، كما ويرجى استخدام الورقة الخاصة لكتابة أية ملاحظات تتعلق بالأسئلة

الرسالة القصيرة (SMS): استمارة ملاحظة الولوجيات في مكاتب الاقتراع وتتكون من (13) سؤالاً
يرجى إرسال الرسالة إلى رقم الهاتف 97 02 43 76 06 عند الانتهاء من زيارة مكتب التصويت

A	**هل هناك أماكن ركن خاصة بسيارات الأشخاص في وضعية إعاقة قرب مدخل مركز الاقتراع؟** ملاحظة: السؤال يخص وجود أماكن لركن السيارات الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة بالقرب من مدخل مركز الاقتراع مع وضع علامة التشوير الخاصة بموقف سيارات الأشخاص في وضعية إعاقة.	(1) نعم	(2) لا	A
B	**هل من الممكن الوصول إلى مركز الاقتراع بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة؟** ملاحظة: السؤال يخص الوصول والدخول إلى داخل مركز الاقتراع فقط، مثال إذا كان هناك درج أو حاجز يعيق الوصول إلى داخل مركز الاقتراع، أو وجود ممرات لدخول الأشخاص في وضعية إعاقة.	(1) نعم	(2) لا	B
C	**هل من الممكن الوصول إلى مكتب التصويت بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة؟** ملاحظة: السؤال يخص الوصول والدخول إلى مكتب التصويت فقط، مثل هناك درج يمنع الأشخاص في وضعية إعاقة من الوصول إلى داخل مكتب التصويت، أو أن مكتب التصويت موجود في طوابق عليا.	(1) نعم	(2) لا	C
D	**هل هناك إرشادات توضيحية بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة بصرية؟** ملاحظة: السؤال يخص وجود إرشادات مكتوبة بخط كبير وواضح تمكن الأشخاص ضعاف البصر من معرفة أماكن وكيفية التصويت.	(1) نعم	(2) لا	D
E	**هل هناك إرشادات توضيحية بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة ذهنية؟** ملاحظة: السؤال يخص وجود إرشادات على شكل صور توضيحية تمكن الأشخاص في وضعية إعاقة فكرية/ذهنية من معرفة أماكن وكيفية التصويت.	(1) نعم	(2) لا	E
F	**هل مكتب التصويت يمكن الأشخاص في وضعية إعاقة وخاصة مستعملي الكراسي المتحركة من التنقل بسهولة داخله؟** ملاحظة: السؤال يخص تأثيث الفضاء الخاص بمكتب التصويت (المساحة بين طاولة الاقتراع والأثاث الموجود داخل المكتب يجب أن تزيد عن 1 متر) بشكل يمكن الأشخاص في وضعية إعاقة وخاصة مستعملي الكراسي المتحركة من التنقل بسهولة داخل المكتب.	(1) نعم	(2) لا	F

تابع الرسالة القصيرة (SMS)

يرجى إرسال الرسالة إلى رقم الهاتف 97 02 43 76 06 عند الانتهاء من زيارة مكتب التصويت

	السؤال	الخيارات	
G	**هل هناك أوراق تصويت خاصة بالمكفوفين؟** ملاحظة: السؤال يخص وجود أوراق تصويت بطريقة برايل لمساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة على الاقتراع بكل سهولة وسرية بدون الاستعانة بمرافق.	(1) نعم / (2) لا	G
H	**هل مساحة المعزل (1.2 متر × 1.2 متر) مناسبة بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة؟** ملاحظة: السؤال معني بعرض المعزل المستخدم للمصوتين، بحيث تكون مساحة المعزل (1.2 متر)، لمساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة على إتمام عملية الاقتراع بسهولة وسرية.	(1) نعم / (2) لا	H
K	**هل ارتفاع طاولة المعزل (1.2 متر) مناسب بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة؟** ملاحظة: السؤال يخص ارتفاع طاولة المعزل المستخدمة للتصويت، بحيث لا يكون ارتفاع طاولة المعزل أكثر من (1.2 متر)، لتمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من إتمام عملية التصويت بسهولة وسرية واستقلالية.	(1) نعم / (2) لا	K
L	**هل ارتفاع الطاولة وصندوق الاقتراع الموجود (مجتمعين) (1.2 متر) مناسب بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة؟** ملاحظة: السؤال معني بارتفاع الطاولة وصندوق الاقتراع المتواجد عليها بحيث لا يتجاوز (1.2 متر)، فهل الشخص في وضعية إعاقة يستطيع وضع ورقة الاقتراع في الصندوق بدون مساعدة أم أنه يحتاج لمساعدة شخص لوضع ورقة الاقتراع في الصندوق.	(1) نعم / (2) لا	L
M	**هل المعزل يتوفر على إضاءة كافية بالنسبة للأشخاص ضعاف البصر؟** ملاحظة: السؤال يخص مدى انارة المعزل من أجل تمكين الأشخاص ضعاف البصر من وضع علامة التصويت.	(1) نعم / (2) لا	M
N	**هل يوجد ضمن المسؤولين عن مكتب التصويت شخص في وضعية إعاقة؟** ملاحظة: السؤال يخص مسألة إشراك الأشخاص في وضعية إعاقة ضمن لجنة مكتب التصويت.	(1) الرئيس / (2) الكاتب / (3) أحد المساعدين / (4) لا يوجد	N
P	**هل توجد سيدة ضمن المسؤولين عن مكتب التصويت؟** ملاحظة: السؤال يخص مسألة إشراك النساء ضمن لجنة مكتب التصويت.	(1) نعم / (2) لا	P

يرجى استخدام الجدول التالي للحصول على الرسالة التي يتوجب إرسالها:

السؤال G الإجابة 1 أو 2		السؤال F الإجابة 1 أو 2		السؤال E الإجابة 1 أو 2		السؤال D الإجابة 1 أو 2		السؤال C الإجابة 1 أو 2		السؤال B الإجابة 1 أو 2		السؤال A الإجابة 1 أو 2		كل رسالة قصيرة يجب أن تبدأ برمز الاستمارة					
G	2	F	1	E	2	D	2	C	2	B	2	A	2	7	6	0	4	4	Z

السؤال P الإجابة 1 أو 2		السؤال N الإجابة 4،3،2،1		السؤال M الإجابة 1 أو 2		السؤال L الإجابة 1 أو 2		السؤال K الإجابة 1 أو 2		السؤال H الإجابة 1 أو 2	
P	2	N	4	M	2	L	2	K	2	H	1

مثال: Z44067A1B1C1D1E1F1G1H1K1L1M1N1P1

أرسل الرسالة (SMS) إلى الرقم التالي: 97 02 43 76 06

ملاحظة: الرجاء كتابة كافة إجابات الاستمارة بوضوح والرجاء الاحتفاظ بالاستمارة الأصلية وذلك لتسليمها للمنسق المسؤول عنك بأسرع وقت ممكن مع الشكل الجزيل.	توقيع الملاحظ(ة)	

صفحة 2 من 3





مشروع دعم المشاركة السياسية للأشخاص
في وضعية إعاقة خلال الانتخابات التشريعية 2016
«مشاركة»
استمارة الملاحظة



رمز السؤال	الملاحظات
A	لا توجد أماكن ركن سيارات أمام مدخل مركز الاقتراع خاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة.
B	وجود حصى كثيف وأحجار أمام مركز الاقتراع
C	وجود درجات وعتبات أمام مكتب الاقتراع
D	لا يوجد أية إشارات توجيهية للأشخاص في وضعية إعاقة بصرية
E	عدم وجود إشارات توضيحية للأشخاص ذوي إعاقة ذهنية.
F	المساحة داخل مكتب الاقتراع كافية بالنسبة للأشخاص مستعملي الكراسي المتحركة.
G	لا يوجد أوراق خاصة بالمكفوفين
H	مساحة المعزل كافية بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة
K	ارتفاع طاولة المعزل لا يسمح للأشخاص مستعملي الكراسي المتحركة بالتصويت بكيفية مرتاحة بسبب ارتفاعها الزائد،
L	ارتفاع الصندوق مع الطاولة مرتفع بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة.
M	الإضاءة غير كافية بالنسبة للأشخاص ضعاف البصر.

صفحة 3 من 3



قاعدة البيانات المركزية

لغايات تنفيذ هذا المشروع، اعتمد التحالف قاعدة بيانات مركزية خاصة مجانية مفتوحة المصدر (Apollo) مخصصة لمشاريع ملاحظة الانتخابات ومستخدمة في مختلف دول العالم، تتضمن جميع بيانات فريق العمل والملاحظات والملاحظين ومراكز ومكاتب الاقتراع ضمن العينة الممثلة، وتم استخدامها من قبل فريق إدارة المشروع وفريق الاتصال والتنسيق لإدخال جميع البيانات التي تم جمعها من الميدان، واستخراج جميع التقارير اللازمة حول سير العمل وتحليل النتائج النهائية التي تم التوصل إليها، بالإضافة إلى ذلك تم إجراء التكوين اللازم لفريق مركز الاتصال والتنسيق بتاريخ 4 أكتوبر 2016 حول كيفية الاستخدام والتعامل مع قاعدة البيانات المركزية.

تعتمد قاعدة البيانات في عملها على الرسائل القصيرة (SMS)، حيث يقوم كل شخص معتمد ضمن هذه القاعدة على إرسال رسالة قصيرة تتضمن نتائج عمله حسب الطريقة المبينة في استمارة الملاحظة، حيث تعتبر هذه العملية أساسية في عملية جمع المعلومات والتحقق منها وتحليلها لحظةً بلحظة خلال يوم الاقتراع.

Dashboard · Checklists · Analyses · Participants · Messages

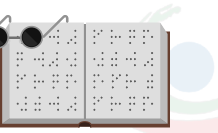
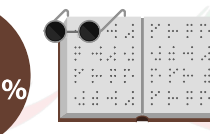
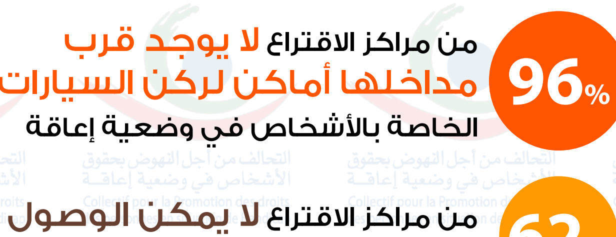
Dashboard · Form · ## Election Day

Sample | Location | Filter | Reset

Region	Missing	Partial	Complete
Beni Mellal + Khenifra	1	0	89
Casablanca + Settat	0	0	120
Daara + Tafilalt	0	0	80
Ed Dakhla + Ouad Ed Dahab	0	0	10
Fes + Meknas	0	0	130
Guelmim + Ouad Noun	0	0	30
Laayoune + Sakia Lhamra	0	0	10
Marrakech + Safi	0	0	170
Oriental	0	0	80
Rabat + Sale + Kenitra	0	0	80
Souss + Massa	1	0	119
Tangier + Tetouan + Al Hoceima	0	0	100

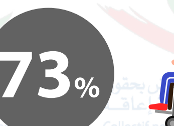


نتائج ملاحظة المشاركة السياسية للأشخاص في وضعية إعاقة يوم الاقتراع للانتخابات التشريعية 2016

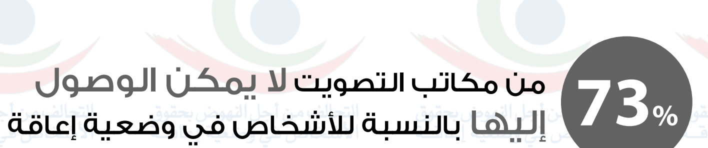
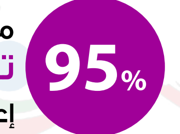
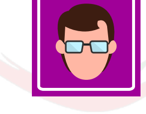





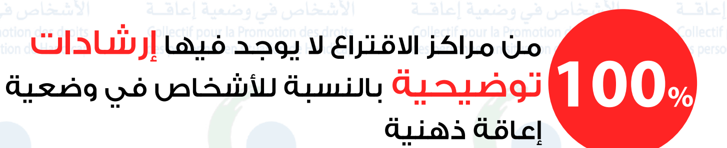


96% من مراكز الاقتراع **لا يوجد قرب مداخلها أماكن لركن السيارات** الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة



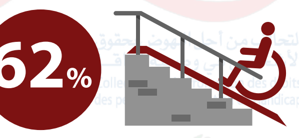
62% من مراكز الاقتراع **لا يمكن الوصول إليها** للأشخاص في وضعية إعاقة




73% من مكاتب التصويت **لا يمكن الوصول إليها** بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة

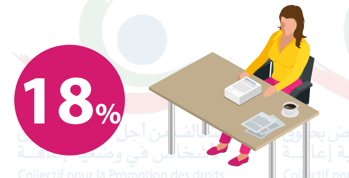


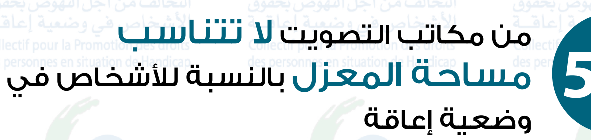
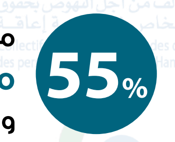
95% من مراكز الاقتراع لا يوجد فيها **إرشادات توضيحية** بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة بصرية

100% من مراكز الاقتراع لا يوجد فيها **إرشادات توضيحية** بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة ذهنية

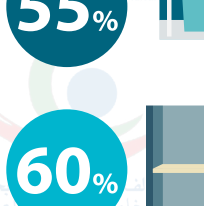

62% من مكاتب التصويت يمكن الأشخاص في وضعية إعاقة وخاصة مستعملي الكراسي المتحركة من **التنقل بسهولة داخله**





18% من ضمن المسؤولين عن مكاتب التصويت **سيدات**

100% من مراكز الاقتراع **لا يوجد بها أوراق تصويت خاصة بالمكفوفين**



55% من مكاتب التصويت **لا تتناسب مساحة المعزل** بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة

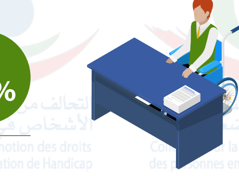
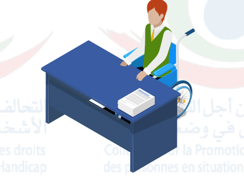

60% من مكاتب التصويت **يتناسب ارتفاع طاولة المعزل** بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة



51% من مكاتب التصويت **يتناسب ارتفاع الطاولة وصندوق الاقتراع** الموجود (مجتمعين) بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة



54% من مكاتب التصويت **يتوفر بها إضاءة كافية عند المعزل** بالنسبة للأشخاص ضعاف البصر

5% من ضمن المسؤولين عن مكاتب التصويت **شخص في وضعية إعاقة**

الرئيس	الكاتب	أحد المساعدين
1%	3%	1%

انفوجرافيك: كمال قاسم



نتائج ملاحظة يوم الاقتراع

من خلال الزيارات الميدانية التي قام بها فريق ملاحظات وملاحظي التحالف إلى مكاتب الاقتراع المحددة مسبقاً، تم التوصل إلى زيارة 1,018 مكتب اقتراع من أصل 1,020 مكتب اقتراع هي عينة المشروع أي بنسبة إنجاز 99.8% في حين لم يتمكن فريق العمل من الوصول إلى مكتبين فقط.

فيما يخص النتائج التي تم جمعها من طرف الملاحظات والملاحظين، فقد أورد الملاحظات والملاحظين أن 4% فقط من مراكز الاقتراع على مستوى التراب الوطني تحتوي على أماكن ركن خاصة بسيارات الأشخاص في وضعية إعاقة قرب مدخل مركز الاقتراع مما يحد من وصول الأشخاص في وضعية إعاقة إلى مراكز الاقتراع وبالتالي الحد من مشاركتهم في العملية السياسية الممثلة في اختيار ممثليهم الديمقراطيين في البرلمان المغربي.

أما فيما يتعلق بإمكانية الولوج إلى مراكز الاقتراع ومكاتب التصويت فقد بينت النتائج الواردة أن 62% من مراكز الاقتراع لا تتمتع بإمكانية الوصول لها من قبل الأشخاص في وضعية إعاقة وتمثل ذلك في وجود أدراج أمام مراكز الاقتراع، وعدم تواجد تسهيلات خاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة أمام مراكز الاقتراع، وبخصوص الوصول إلى مكاتب التصويت فقد وصلت نسبة المكاتب التي لا يمكن الوصول إليها من قبل الأشخاص في وضعية إعاقة إلى 73% من المكاتب على مستوى التراب الوطني وهذا مؤشر يحد من عدالة العملية الانتخابية من خلال عدم توفر مكاتب تصويت سهلة الولوج بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة.

ومن خلال تتبع نوعية مراكز الاقتراع التي تم اعتمادها في الانتخابات التشريعية 2016 يتبين أن 37% من المؤسسات التعليمية كانت سهلة الولوج بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة، كذلك فإن 25% من مكاتب التصويت الموجودة في المؤسسات التعليمية كانت سهلة الولوج بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة.



وعلى صعيد الجهات فقد تبين أن جهة العيون - الساقية الحمراء كانت من أكثر الجهات التي تحتوي على مراكز اقتراع سهلة الوصول إليها من قبل الأشخاص في وضعية إعاقة حيث وصلت نسبة المراكز إلى 90% من المراكز في جهة العيون - الساقية الحمراء، تلتها جهة الداخلة - وادي الذهب حيث وصلت نسبة المراكز الممكن الوصول إليها من قبل الأشخاص في وضعية إعاقة إلى 80% من المراكز على مستوى الجهة. فيما كانت جهة طنجة - تطوان - الحسيمة من أقل الجهات التي تحتوي على مراكز اقتراع يمكن الوصول إليها من قبل الأشخاص في وضعية إعاقة حيث كانت النسبة 15% فقط من مجموع مراكز الاقتراع على مستوى الجهة.

وفي سياق إمكانية الوصول إلى مكاتب التصويت كانت نسبة المكاتب التي من الممكن الوصول إليها من قبل الأشخاص في وضعية إعاقة في جهة العيون - الساقية الحمراء 80% من مجموع المكاتب، تلتها جهة الداخلة - وادي الذهب بـ 60% من مجموع المكاتب يمكن الوصول إليها من قبل الأشخاص في وضعية إعاقة. فيما كانت أقل الجهات التي تحتوي على مكاتب اقتراع يمكن الوصول إليها من الأشخاص في وضعية إعاقة هي جهة الدار البيضاء - سطات حيث كانت نسبتهم المكاتب الممكن الوصول إليها 15% فقط من مجموع المكاتب.

وبخصوص الإرشادات الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة فقد تبين أنه لم يحتوي أي مركز اقتراع على مستوى التراب الوطني على إرشادات خاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة ذهنية، بينما وصلت نسبة وجود إرشادات خاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة بصرية إلى 5% من مجموع مراكز الاقتراع.

وبينت النتائج أن 38% من مكاتب التصويت لا يمكن للأشخاص في وضعية إعاقة وخاصة مستعملي الكراسي المتحركة من التحرك بداخلها بسهولة مما يحد من إمكانية إتمام التصويت بحرية واستقلالية.

ووصلت نسبة مكاتب الاقتراع التي أتاحت سهولة التحرك بالنسبة للأشخاص في وضعية

إعاقة بداخلها إلى أكثر من 70% في كل من جهات الرباط - سلا - القنيطرة وسوس - ماسة وفاس - مكناس والعيون - الساقية الحمراء والداخلة - وادي الذهب وكلميم - وادي النون، بينما وصلت نسبة المكاتب التي تتيح للأشخاص في وضعية إعاقة التنقل داخلها بسهولة في جهتي طنجة - تطوان - الحسيمة والدار البيضاء - سطات إلى 40% و 44% على التوالي.

وبخصوص تواجد أوراق تصويت بطريقة برايل للمكفوفين في مكاتب التصويت فلم يورد الملاحظين وجود أوراق تصويت في أي مكاتب التصويت على مستوى التراب الوطني، مما ساهم في الحد من حرية العملية الانتخابية فيما يخص الأشخاص المكفوفين.

أما فيما يخص تناسب مساحة معزل الانتخاب للأشخاص في وضعية إعاقة فقد تبين أن 55% من مكاتب التصويت لم تحتوي على معزل انتخاب تمكن مساحته الأشخاص في وضعية إعاقة من إتمام عملية الاقتراع بسهولة وحرية، حيث كانت أعلى الجهات التي توافرت فيها معازل تتناسب مع الأشخاص في وضعية إعاقة جهة درعة وبنسبه وصلت إلى 71% تلتها كل من جهات فاس - مكناس وسوس - ناسة وبنسبة وصلت إلى 64% و 61% على التوالي، فيما كانت أقل الجهات التي احتوت في مكاتب التصويت على معزل تتناسب مساحته مع الأشخاص في وضعية الإعاقة جهة الدار البيضاء - سطات وبنسبة وصلت إلى 14%.

وأورد الملاحظون أن ما نسبته 40% من طاولات المعازل المخصصة للتصويت لم تتناسب طولها والأشخاص في وضعية إعاقة، حيث كان 71% من معازل التصويت في جهة الدار البيضاء - سطات غير مناسبة للأشخاص في وضعية إعاقة، بينما وصلت النسبة إلى 60% في جهة العيون ووصلت نسبة عدم تناسب ارتفاع طاولة المعزل في جهة الشرق إلى 54%. أما فيما يخص توفر إضاءة كافية بالنسبة للأشخاص ضعاف البصر فقد بينت النتائج أن 46% من المعازل على مستوى التراب الوطني لم تحتوي على إضاءة كافية للأشخاص ضعاف البصر.

وفيما يتعلق بارتفاع الطاولة وصندوق الاقتراع (مجتمعين) فقد أورد الملاحظات والملاحظين



أن 51% من مكاتب التصويت كان بها ارتفاع الطاولة وصندوق الاقتراع (مجتمعين) مناسبين للأشخاص في وضعية إعاقة، حيث وصلت نسبة المكاتب التي تحتوي على طاولة وصندوق اقتراع (مجتمعين) ومناسبين للأشخاص في وضعية إعاقة في جهة مراكش - آسفي إلى 69% من مجموع مكاتب التصويت، فيما وصلت النسبة إلى 63% في جهة طنجة - تطوان - الحسيمة، بينما كانت أكثر الجهات التي لا تحتوي على طاولة وصندوق اقتراع (مجتمعين) مناسبين للأشخاص في وضعية إعاقة جهتي العيون - الساقية الحمراء والداخلة - وادي الذهب وبنسبة وصلت إلى 90% من مجموع مكاتب التصويت.

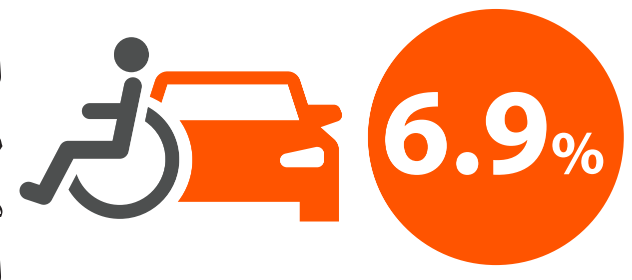
وبخصوص تركيبة أعضاء مكاتب التصويت بينت النتائج أن 1% من لجان المكاتب كان يرأسها شخص في وضعية إعاقة، بينما احتوت مكاتب التصويت بنسبة 3% على شخص في وضعية إعاقة بمنصب كاتب، واحتوت مكاتب التصويت بنسبة 1% على شخص في وضعية إعاقة بمنصب مساعد. فيما لم تحتوي 95% من أعضاء مكاتب التصويت على شخص في وضعية إعاقة.

وبخصوص وجود السيدات ضمن أعضاء مكاتب التصويت فقد وصلت نسبة وجود سيدة واحدة على الأقل ضمن أعضاء مكتب التصويت إلى 18% من مجموع مكاتب التصويت على مستوى التراب الوطني.

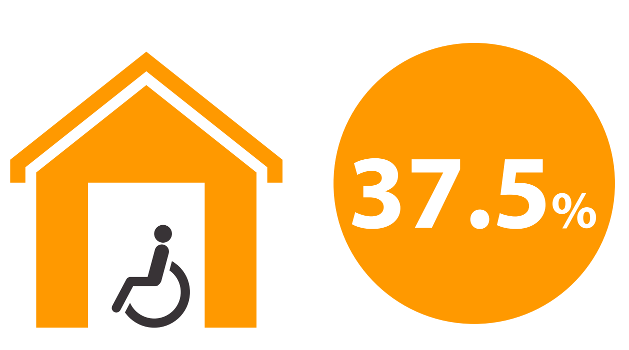


نتائج ملاحظة مراكزومكاتب إيداع الترشيحات الخاصة بالانتخابات التشريعية 2016

بناء على عملية الملاحظة التي قام بها المنسقين الميدانيين على المستوى الوطني إلى مراكز ومكاتب إيداع الترشيحات والتي بلغ عددها 80 مكتباً ومركزاً لتقييم الولوجيات بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة، كانت نتائج الملاحظة كما يلي:



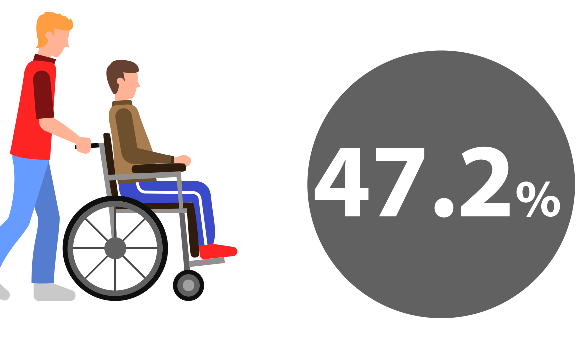
فيما يتعلق بأماكن ركن خاصة لسيارات الأشخاص في وضعية إعاقة، كانت فقط 6.9% من مراكز ومكاتب إيداع الترشيحات تتوفر على هذه الأماكن. وتعتبر كل من جهتي العيون - الساقية الحمراء والداخلة - وادي الذهب من بين الجهات الأعلى نسبة على مستوى توفر أماكن ركن الخاصة السيارات الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة أمام مراكز ومكاتب إيداع الترشيحات، حيث كانت جميعها تتوفر على هذه المواقف.



أما بالنسبة لإمكانية الولوج إلى مراكز ومكاتب وضع الترشيحات، فقد بينت النتائج أن 37.5% يصعب الولوج إليها من قبل الأشخاص في وضعية إعاقة، ويتمثل ذلك في وجود الدرج بالمدخل.

أما بخصوص الوصول إلى مكاتب إيداع الترشيحات فقد بلغت النسبة 47.2% من المكاتب





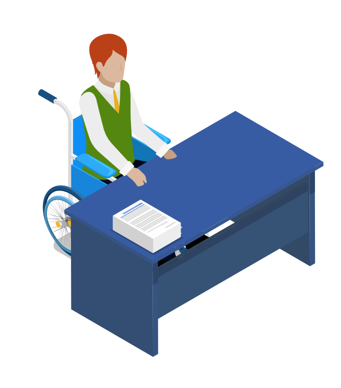
التي يصعب الوصول إليها على المستوى الوطني من طرف الأشخاص في وضعية إعاقة، بسبب وجود الدرج أو تواجدها بالطوابق العليا وعدم توفر البناية على مصعد.

أما في جهة كلميم - وادي النون فكانت جميع المكاتب يسهل الوصول إليها بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة، أما بجهة سوس-ماسة فكان فقط 71% من المكاتب يسهل الوصول إليها.

أما على مستوى الإرشادات الخاصة التي تسهل وصول الأشخاص في وضعية إعاقة إلى مكاتب وضع الترشيحات فقد أظهرت النتائج أن 91.7% منها تتوفر على إرشادات خاصة، كذلك وصلت نسبة المراكز والمكاتب التي تتوفر على إرشادات توضح كيفية إتمام عملية وضع الترشيحات إلى 63.9%.

أما بخصوص وجود أشخاص في وضعية إعاقة ضمن المسؤولين بمكاتب ومراكز إيداع الترشيحات، فإن النسبة لم تتجاوز 2.8%.

2.8%





إدراج بعد الإعاقة في برامج الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات التشريعية 2016

يعتمد مشروع «مشاركة» الذي يعنى بدعم المشاركة السياسية للأشخاص في وضعية إعاقة، بالاشتغال على عدة جوانب من أجل إذكاء الوعي والتعاطي مع قضية الاعاقة من جانب حقوقي. ومن ضمن هذه المراحل تندرج مسألة تقييم برامج الأحزاب، عبر تحليل أهم النقط المتعلقة بقضية الإعاقة المتضمنة في البرامج السياسية لتسعة أحزاب سياسية مشاركة في الإنتخابات التشريعية 2016 والتي كانت ممثلة في البرلمان السابق.

أوكل الدستور المغربي للأحزاب مهمة «تأطير المواطنات والمواطنين وتكوينهم السياسي، وتعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية، وفي تدبير الشأن العام، وتساهم في التعبير عن إرادة الناخبين، والمشاركة في ممارسة السلطة، على أساس التعددية والتناوب بالوسائل الديمقراطية وفي نطاق المؤسسات الدستورية».

وتنص المادة 29 من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي صادق عليها المغرب، على حق الأشخاص ذوي الاعاقة في المشاركة في الحياة السياسية والعامة. وتلزم الدول الأطراف في الاتفاقية بأن تكفل الحقوق السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة وتعتمد التدابير الملائمة لضمان تمتعهم بحقو قهم على قدم المساواة مع غيرهم.

ويشمل هذا الحكم مفهوما واسعا للمشاركة في الحياة السياسية والعامة. فهو يشير من جهة، إلى المشاركة السياسية فيما يتعلق بالحق في التصويت والترشح للانتخابات . ويكتسي هذا الحق أهمية حاسمة لضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على فرص متساوية وضمان مشاركتهم وإشراكهم بصورة كاملة وفعالة في المجتمع.

ويمكن قياس مدى تفاعل الأحزاب السياسية مع قضية الإعاقة على عدة مستويات؛ منها مدى تضمين برامجها السياسية لمقترحات تهم دمج الأشخاص في وضعية إعاقة، وتمكينهم من الولوج إلى الحقوق الأساسية المعترف بها للجميع دون تمييز أو إقصاء، وضمان منظورية الأشخاص في وضعية



إعاقة، ومشاركتهم الفاعلة في الهياكل التقريرية داخل الأحزاب، وكمرشحين في اللوائح الانتخابية خاصة النساء والشباب في وضعية إعاقة. وتيسير وصول المواطنات والمواطنين في وضعية إعاقة إلى المعلومة على قدم المساواة مع الآخرين عبر توفير برامج الأحزاب بطريقة برايل وبلغة الإشارة، وباستعمال طرق الاتصال المعززة البديلة والملائمة لمختلف أنواع الإعاقة.

أولاً: الوصول إلى الخدمات

ترتكز جل الأحزاب السياسية المشاركة في انتخابات 7 أكتوبر 2016 على الإرتقاء بمسألة الوصول إلى الخدمات فيما يخص مجال الإعاقة بشكل عام. وتتشكل أهمية الخدمات في برامج هاته الأحزاب على اعتماد مسألة الولوجيات كمعطى أولوي، تعبر من خلاله على ضرورة وضع برنامج وطني يلزم كافة الإدارات والمؤسسات العمومية، والمقاولات لتمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من الولوجيات، واتخاذها كعامل أساسي في أي تهيئة، أو بناء يخص الفضاءات العمومية بالمغرب.

يهم الشق الثاني من الخدمات الوارد في برامج الأحزاب مسألة إذكاء الوعي، والتي تستوجب الاشتغال واعتماد أساليب تساهم في التعريف بقضية الإعاقة. بحيث، إن الأحزاب اقترحت في برامجها ضرورة الاستفادة من التقنيات الحديثة، ووسائل الاتصال بشكل عام، من أجل ضمان حق الأشخاص في وضعية إعاقة في الولوج إلى المعلومة. بالإضافة إلى الاستعانة بهاته الوسائل لخلق برامج تواصلية لتغيير النظرة النمطية للمجتمع عن الإعاقة.

تقترح الأحزاب وضع مخططات تنموية تخص مختلف القطاعات، والتي يكون هدفها بالأساس خلق مراكز اجتماعية، وتربوية تهم مجال الإعاقة بمختلف أنواعها. تستوجب هذه المخططات عملية إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة في محيطهم تعتمد النظرة الشمولية في بلورة المشاريع.

تقر برامج الأحزاب التي تمت دراستها، بضرورة تعزيز الشراكات مع المجتمع المدني، والمنظمات العاملة في مجال الإعاقة، من أجل تعزيز الثقة لدى هؤلاء الشركاء، والعمل على ضرورة الإدماج، وتكافؤ الفرص لدى الأشخاص في وضعية إعاقة. وتم التركيز كذلك في مسألة الخدمات لدى بعض الأحزاب على أهمية إقرار الإعفاءات الضريبية، والجمركية، التي تخص الأشخاص في وضعية إعاقة على مستوى مجموعة من الوسائل والأجهزة المساعدة.



ثانياً: الدعم الاجتماعي

تهدف الأحزاب التي عملت على إدراج جانب الدعم الإجتماعي للأشخاص في وضعية إعاقة ضمن مقترحاتها، إلى التأكيد على مسألة الدعم المادي المباشر لإعانة الأشخاص «حاملي الإعاقات المستعصية». إلى جانب التأكيد على ضمان ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى الحقوق الاجتماعية، بالموازاة مع خلق برامج تأهيلية مجتمعية، تدفع نحو إعادة هيكلة منظومة الدعم الاجتماعي.

ثالثاً: الوصول إلى الصحة

تقتصر مقترحات الأحزاب في مجال الصحة، على الدعوة إلى إنشاء مراكز متخصصة في علاج، ومواكبة الوضعيات المختلفة للأشخاص في وضعية إعاقة. بالإضافة إلى الرفع من تمويل المراكز الموجودة حالياً، مع ضرورة تنظيمها وتقنينها. كذلك، تمت الإشارة إلى ضرورة العناية والارتقاء بمستوى وتكوين مهنيي الصحة، المتخصصين في مجال الإعاقة، وتمكينهم من تطوير قدراتهم في هذا الميدان، الشيء الذي يدعي ضرورة إحداث فضاءات لتكوين مهنيي الصحة.

رابعاً: الوصول إلى التعليم

اكتفت مقترحات الأحزاب المهتمة بتمدرس الأشخاص في وضعية إعاقة بالإشارة إلى الدمج المدرسي للأطفال في وضعية إعاقة، مع العمل على تأسيس أقسام مدمجة في جل المؤسسات والمدارس العمومية مع احتكامها للجودة.

خامساً: التشغيل

أشارت برامج الأحزاب في مجال التشغيل إلى ضرورة اعتماد نظام «الكوتا» في جميع المؤسسات العمومية، وكذلك المقاولات، لضمان ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى سوق الشغل. وتخصيص تحفيزات ضريبية للمقاولات المنخرطة في هاته المقاربة، والمتميزة على صعيد الإدماج الاجتماعي للأشخاص في وضعية إعاقة.

سادساً: التكوين

فيما يخص الإدماج المهني للأشخاص في وضعية إعاقة، تقترح الأحزاب خلق صندوق للإدماج



المهني يساهم في مساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة على التكوين، وبناء المشاريع.

فيما يلي جدول توضيحي للقطاعات المستهدفة من طرف الأحزاب السياسية في مجال الإعاقة:

القطاع	الخدمات	الدعم الاجتماعي	الصحة	التعليم	الشغل	التكوين
حزب الحركة الشعبية			*	*		
حزب الأصالة والمعاصرة	*	*				
حزب الاتحاد الإشتراكي	*	*		*	*	
حزب الاتحاد الدستوري	*					
حزب الاستقلال	*	*	*			
حزب التجمع الوطني للأحرار	*	*				
حزب الحركة الديمقراطية الشعبية	*					
حزب العدالة والتنمية	*	*	*	*	*	*
فيدرالية اليسار الديمقراطي	*					*

مؤشرات للقطاعات المدرجة في برامج الأحزاب فيما يخص الإعاقة

القطاع	الخدمات	الدعم الاجتماعي	الصحة	التعليم	الشغل	التكوين
عدد الأحزاب	8	5	3	3	2	2

تقييم عام

ابان تقييم برامج الاحزاب السياسية ان غالبيتها تفتقر للمعلومة حول قضية الإعاقة، بحيث أنها لازالت تعتمد في مقاربتها مفاهيم متجاوزة كمفهوم «ذوي الاحتياجات الخاصة» و«المعاقين». في حين أن الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الدولة المغربية أدرجت مفهوما حديثا وهو «الأشخاص في وضعية إعاقة».



نهجت معظم الأحزاب في برامجها مقاربة عامة «فضفاضة» تفتقر إلى التفاصيل المتعلقة **بالاعاقة**، وكيفية تدبيرها من ناحية السياسات العمومية.
يغلب على هذه المقاربة التوجه الخدماتي في مختلف المجالات منها (الولوجيات، الصحة، التعليم، والرعاية الاجتماعية...). وتعتبر هاته العناصر جد مهمة من حيث المبدأ في مقاربة إشكالية الإعاقة في المغرب، لكن هاته العناصر تفتقر إلى تحديد الإجراءات وأشكال تفعيلها في الواقع على مستوى البرامج والسياسات العمومية.

يغيب مبدأ المشاركة بشكل كبير في مقاربة الأحزاب السياسية لقضية الإعاقة، والذي ينبني على مفهوم الفضاء العمومي، الذي يتشكل بدوره من مرافق عمومية ومؤسسات قادرة على إدماج كافة الفئات الاجتماعية، ومنها فئة الأشخاص في وضعية إعاقة الذين يشكلون نسبة 6,8% من الساكنة حسب البحث الوطني حول الإعاقة لسنة 2014.

تفتقر برامج الأحزاب إلى مقاربة مندمجة ومنسجمة تتجاوز المعطى الخدماتي، إلى معطى تحسين مستوى عيش الأشخاص في وضعية إعاقة وتمكينهم من حقوقهم الأساسية دون تمييز. وغياب المقاربة الكونية في برامج الأحزاب، والتي تكمن في الاعتراف والإقرار بمبدأ المساواة في جميع الميادين، ومنها بالخصوص فرص الولوج إلى التعليم ليس فقط للأطفال، ولكن لمختلف الأعمار (الشباب، النساء، والكبار) وهذا يستوجب من الأحزاب المشكلة للحكومة المقبلة وضع أهداف تراعي هذا الشق في مخططاتها التربوية المقبلة، وتبني سياسات وتشريعات متقدمة في هذا الأساس.

تغفل الأحزاب في برامجها، **المجال** السياسي وعلاقته بالأشخاص في وضعية إعاقة، وخاصة فيما يتعلق بتمتع المواطنات والمواطنين في وضعية إعاقة بكافة حقوقهم السياسية ومن ضمنها الحق في التصويت بشكل شفاف، ومستقل، بما يلائم المواثيق الدولية، وضمان السبل الأساسية للقيام بهذه العملية.

يتعين كذلك على الأحزاب السياسية أن تبلور برامجها وسياساتها في اتجاه مقاربة تشاركية، تمكن الأشخاص في وضعية إعاقة وجمعياتهم من المساهمة في وضع المخططات، والبرامج لكل المقترحات التي تقدمها المؤسسات الحزبية.



التوصيات

يهدف التحالـف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعيـة إعاقـة من خلال تنفيذ مشروع الملاحظة على المستوى الوطني إلى تقديم معلومات إحصائية علمية عن واقع مراكز / مكاتب الاقتراع فيما يتعلق بالأشخاص في وضعية إعاقة لتقديمها إلى جميع الجهات المعنية بتنظيم العمليات الانتخابية وذلك للوصول إلى انتخابات تتماشى مع المعايير الدولية للانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة والعادلة.

ويثمن التحالـف قيام وزير الداخليـة بتعميم دوريـة إلى ولاة الجهات وعمال العمالات والأقاليم وعمالات المقاطعات حول تمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من ممارسة حق التصويت (الدورة متوفرة في الملحق)، وذلك تحقيقاً للتوصيات التي ترافع من أجلها التحالف خلال الفترة التي تسبق العملية الانتخابية.

وفيما يلي التوصيات التي خرج بها التحالـف بناءً على نتائج عملية الملاحظة والتي تنقسم إلى عدة أقسام، هي:

أولاً: توصيات تتعلق بمراكز/مكاتب الاقتراع

تشكل مراكز الاقتراع التي يصعب على الأشخاص في وضعية إعاقة الوصول إليها أكثر من نصف مراكز الاقتراع على المستوى الوطني، وهنا لا بد من العمل على:

* اختيار مراكز الاقتراع بحيث تكون جميعها سهلة الوصول بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة ومحدودي الحركة.
* توفير بنية تحتية في مراكز الاقتراع من خلال إيجاد ممرات وولوجيات تسهل على جميع الفئات الوصول إلى مراكز الاقتراع.

تشكل مكاتب الاقتراع التي يصعب على الأشخاص في وضعية إعاقة الوصول إليها أكثر من ثلثي مكاتب الاقتراع على المستوى الوطني، وهنا لا بد من العمل على:

* اختيار مكاتب الاقتراع بحيث تكون جميعها سهلة الوصول بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة ومحدودي الحركة، وعدم وضع مكاتب الاقتراع في طوابق عليا في مراكز الاقتراع والتي تمنع بشكل كامل وصول الأشخاص في وضعية إعاقة ومحدودي الحركة على إتمام عملية الاقتراع.

فيما يتعلق بآلية الاقتراع، خلص مشروع الملاحظة إلى مجموعة من النتائج المتعلقة بآلية الاقتراع، وهي:

* توفير الإرشادات الخاصة بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة خاصةً الصم وذوي الإعاقة الذهنية، وذلك لتوفير إمكانية الوصول إلى مكاتب الاقتراع وإتمام عملية الاقتراع بشكل سهل وسري بما يتماشى مع المعايير الدولية للانتخابات الحرة والعادلة.
* بناء قدرات اللجان المختصة في مراكز الاقتراع للتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك توفير إرشادات لهم فيما يتعلق بالتعامل مع الأشخاص الصم من خلال لغة الإشارة والمكفوفين.
* توفير أدوات خاصة للمكفوفين لتمكينهم من حقهم في التصويت من دون مساعدة، وذلك من خلال توفير أوراق اقتراع بطريقة (برايل) الخاصة بالمكفوفين.

فيما يتعلق بتجهيز مكاتب الاقتراع، خلص مشروع الملاحظة إلى مجموعة من النتائج المتعلقة بهذه التجهيزات، وهي:

* توحيد أبعاد معزل الاقتراع في مكاتب الاقتراع في كافة أرجاء البلاد، وعدم ترك القرار للجهات بحيث يتم توحيد الأبعاد لضمان سهولة استخدامها من قبل الأشخاص في وضعية إعاقة وخاصة مستخدمي الكراسي المتحركة وقصار القامة بما يتماشى مع المعايير الدولية للانتخابات الحرة والعادلة.
* تجهيز مكاتب الاقتراع بحيث تسمح لمستخدمي الكراسي المتحركة والأدوات المساعدة في الحركة على التحرك بحرية داخل مكتب الاقتراع وإتمام عملية الاقتراع دون الحاجة إلى مساعدة من قبل أي طرف.
* توحيد مواصفات ارتفاع صناديق الاقتراع والطاولة التي يوضع عليها صندوق الاقتراع في جميع مكاتب الاقتراع، بحث يسهل على المقترعين إتمام عملية الاقتراع دون الحاجة إلى مساعدة.

ثانياً: توصيات تتعلق بالإطار القانوني الناظم للعملية الانتخابية

* التنصيص على إدماج نسبة من المرشحين في وضعية إعاقة فيما يتعلق بأي انتخابات قادمة الخاضعة للاقتراع باللائحة.
* من أجل انتخابات دامجة يجب التنصيص على الآليات لضمان التمثيلية السياسية



للأشخاص في وضعية إعاقة في المجالس المنتخبة، والتنصيص على تدابير تحفيزية مالية لفائدة الأحزاب السياسية على أساس عدد الأشخاص في وضعية إعاقة من الجنسين المنتخبين «صندوق دعم مشاركة عدد الأشخاص في وضعية إعاقة».

* بالنسبة لقانون الملاحظة المستقلة للانتخابات، يجب التنصيص على مشاركة ممثلي الجمعيات والمنظمات العاملة في مجال الإعاقة وجوباُ في أشغال اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات.
* من أجل التحضير الأمثل للعملية الانتخابية، يوصي التحالف بإدراج باب (Rubrique) يتضمن معطيات حول نوعية الإعاقة في استمارة المعلومات الخاصة بتسجيل الناخبين بهدف تمكين المعنيين من الآليات المساعدة على التصويت.

ثالثاً: توصيات تتعلق بالبرامج الانتخابية للأحزاب السياسية

* اشتغال الأحزاب حول ضمان تمتع الأشخاص في وضعية إعاقة بكافة حقوقهم السياسية دون تمييز مع ضمان استقلاليتهم من أجل مشاركة كاملة وفعالة.
* اعتماد المقاربة الدامجة في جميع ميادين الحياة العامة.
* ضرورة إلمام الأحزاب بمجال الإعاقة والتمكن من المفاهيم، وتناول قضية الإعاقة من منظور المواطنة.
* التركيز على الحقوق الأساسية للأشخاص في وضعية إعاقة عوض الاقتصار على الخدمات.
* الاجتهاد في خلق آليات للتواصل بين الأحزاب، ومكونات المجتمع المدني التي تشتغل في مجال الإعاقة من أجل تمكن الأحزاب من استيعاب قضية الإعاقة وتضمينها في برامج السياسات العمومية.
* مساهمة الأحزاب في مراجعة الترسانة القانونية والتشريعات الوطنية التي لا تتلاءم مع المقتضيات الدولية بخصوص حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.
* العمل على تقوية قدرات وكفاءات الأشخاص في وضعية إعاقة للانخراط في العمل السياسي.
* تمكين وسائل الإعلام العمومية، والصحافة الحزبية من الاطلاع على مختلف المناحي المتعلقة بملف الإعاقة في المغرب، من أجل رفع الوعي إعلاميا لتمكن المتلقي من الإلمام بالقضية.



صور من الميدان جمعها الملاحظون والملاحظات خلال عملهم





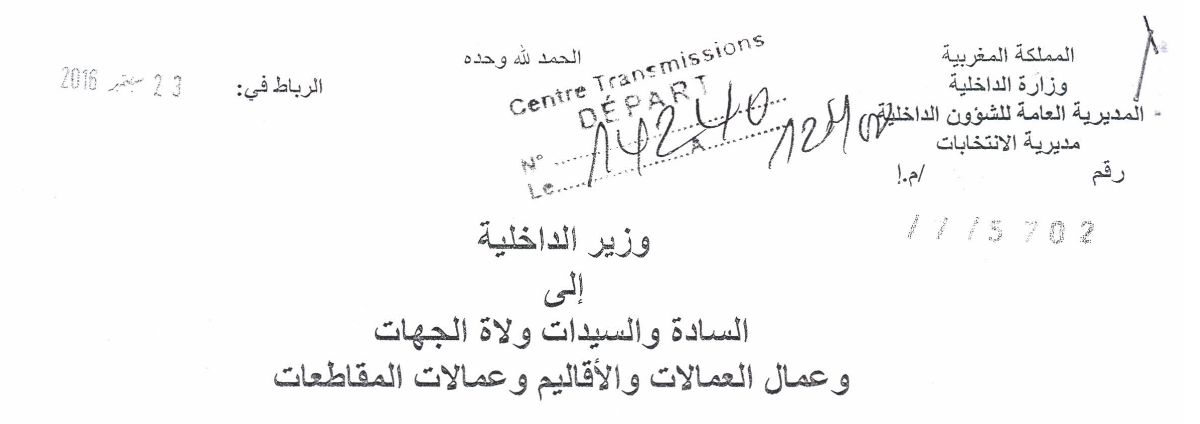






ملحق

دورية إلى ولاة الجهات وعمال العمالات والأقاليم وعمالات المقاطعات حول تمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من ممارسة حق التصويت



المملكة المغربية
وزارة الداخلية
المديرية العامة للشؤون الداخلية
مديرية الانتخابات
رقم /م.إ

الحمد لله وحده

Centre Transmissions DÉPART N° Le

الرباط في: 23 شتنبر 2016

وزير الداخلية
إلى
السادة والسيدات ولاة الجهات
وعمال العمالات والأقاليم وعمالات المقاطعات

الموضوع: دورية حول تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من ممارسة حق التصويت.

سلام تام بوجود مولانا الإمام دام له النصر والتمكين

وبعد، فتطبيقا للأحكام المنصوص عليها في دستور المملكة ولاسيما الفصل 11 منه، فإن الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة هي أساس التمثيل الديمقراطي. كما أن السلطات العمومية تتخذ الوسائل الكفيلة بالنهوض بمشاركة المواطنات والمواطنين في الانتخابات، مما يتطلب توفير الشروط اللازمة لتمكين كل ناخبة وناخب من التصويت بكل حرية، مع الحرص على ضمان المساواة وعدم التمييز بين المواطنات والمواطنين في ذلك.

وانطلاقا من هذه المبادئ الدستورية، فإنه يتعين العمل على احترام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بقصد تمكينهم من التعبير عن رأيهم والتصويت في الانتخابات التشريعية المقبلة كخطوة أساسية لإرساء مبدأ المساواة وعدم التمييز، انسجاما مع أحكام دستور المملكة وكذا الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى حماية وضمان تمتع جميع الأشخاص ذوي الإعاقة تمتعا كاملا، على قدم المساواة مع الآخرين، بجميع الحقوق والحريات وتعزيز احترام كرامتهم.

وينبغي التذكير أنه ترسيخا للحقوق الانتخابية للأشخاص ذوي الإعاقة، فإن مقتضيات المادة 77 من القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب تنص على أنه يمكن لكل ناخب به إعاقة ظاهرة تمنعه من وضع علامة تصويته على ورقة التصويت أو إدخال هذه الورقة في صندوق الاقتراع، أن يستعين بناخب من اختياره، يكون متوفرا على البطاقة الوطنية للتعريف، غير أنه لا يمكن لأي شخص أن يقدم المساعدة لأكثر من ناخب معاق واحد.

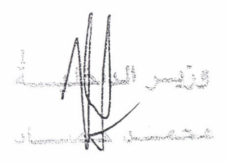


وفي هذا الإطار، وأخذا بعين الاعتبار للتوصيات الصادرة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان فيما يخص تمكين الأشخاص الموجودين في وضعية إعاقة من ممارسة حق التصويت في أحسن الظروف، يشرفني أن أطلب منكم اتخاذ التدابير والإجراءات الكفيلة بتيسير ممارسة المعنيين بالأمر للحق المذكور، وتسهيل ولوجهم إلى مكاتب التصويت، وذلك عبر:

- السماح لكل ناخب في وضعية إعاقة بوجود مرافق إلى جانبه بشكل يوفر له ضمانات التعبير عن رأيه بكل حرية وذلك وفق الشروط المحددة في الفقرة الأخيرة من المادة 77 المشار إليها أعلاه ؛
- توفير تسهيلات لذوي الإعاقة الحركية لولوج مكاتب التصويت بتخصيص أماكن للتصويت في الأدوار السفلية دون الحاجة لاستعمال السلاليم أو الدرج؛
- وضع صناديق الاقتراع في متناول الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يستعملون الكراسي المتحركة؛
- العمل على تزويد المشرفين على مكاتب التصويت بمعطيات مسبقة حول الناخبين من ذوي الإعاقة التابعين لمكاتبهم وذلك حتى يتم الاستعداد للتعامل معهم بشكل يوفر لهم الولوج إلى هذه المكاتب بسهولة ؛
- الحرص على توفير التسهيلات الممكنة للأشخاص المسنين بهدف تمكينهم من الإدلاء بأصواتهم؛
- تمكين الناخبات والناخبين ذوي الإعاقة من التصويت والتعبير عن خيارهم الحر بعيدا عن كل مظهر من مظاهر الترهيب أو العنف.

وفي الختام، فإن الغاية من هذه الإجراءات والتدابير تتمثل بالأساس في الحرص على تمكين كافة فئات الناخبات والناخبين بما فيهم ذوي الإعاقة من ممارسة حقهم الدستوري في التصويت في أحسن الظروف، في احترام تام للضوابط والقواعد القانونية.

والسلام./.





شكر وتقدير

يسعدنا في التحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة أن نتوجه بالشكر الجزيل لجميع من ساهموا في إنجاح فعاليات مشروع مشاركة وتسهيل مهمة الملاحظين في مختلف مكاتب الاقتراع، كما يشكر التحالف جميع من ساهم ويساهم في نقل التقارير الصادرة وإيصالها للمواطنين وكسب التأييد لصالحها، وكل من ساهم مادياً ومعنوياً في تدريب أطر المشروع وإمدادهم بالخبرات اللازمة، ونخص بالشكر جميع الملاحظين والملاحظات وأطر المشروع الذين شاركوا ضمن فريق الملاحظة وساهموا مساهمة فاعلة في إنجاح المشروع.

كذلك يخص التحالف بالشكر لفريق المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) في المغرب على مواكبته الدائمة ودعمه التقني والمادي لإنجاح نشاطات هذا المشروع والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالمغرب (UASID) على تمويلها لهذا المشروع.

ويخص التحالف بالشكر:

* المجلس الوطني لحقوق الإنسان واللجنة الخاصة باعتماد ملاحظي الانتخابات بجميع أطرها على حسن تعاملهم وتعاونهم مع فريق المشروع.
* وزارة الداخلية واللجنة الحكومية المكلفة بتتبع الانتخابات ولجان مكاتب الاقتراع بجميع أطرها على حسن تعاملهم مع ملاحظي المشروع.
* المؤسسات الإعلامية التي ساهمت وتساهم في تغطية نشاطات وتقارير الجمعية والتحالف والتي تساعد على كسب التأييد لصالحها.
* أعضاء التحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وجميع أطرها التي ساهمت في إنجاح هذا المشروع وستساهم في كسب التأييد لصالح التوصيات التي تتضمنها التقارير الصادرة.
* المنسقات والمنسقين الجهويين والميدانيين على مثابرتهم وعملهم الدؤوب في إنجاح جميع أنشطة هذا المشروع.